

بيان صحفي

الحزب الأساسي في الحكومة يدعو إلى محاربة الحجاب الإسلامي

(مترجم)

كتب ماركوس نوث، المتحدث الرسمي لحزب الدمج الليبرالي الحاكم في مقال في بيرلنجرسكي يوم 2017/01/12 أنه لا يستطيع أن يبقى صامتا لوقت أطول وهو يرى المزيد من البنات المسلمات يرتدين غطاء الرأس في المدارس الدنماركية. وقال "إن الحجاب يمثل أظلم وأكثر أجزاء الإسلام اضطهادا". ولمح الناطق الرسمي إلى المدارس أن يسيروا على خطا مركز التعليم العالي في لينجبي في منع الطالبات اللواتي يرتدين الحجاب من التعليم. وهذا الحظر كانت قد تبنته من قبل وزارة التعليم والتي قالت إن المؤسسات التعليمية تستطيع منع الطالبات من لباس البرقع والنقاب أو أي لباس مشابه في الصفوف أو الامتحانات في ظل القانون الحالي.

يريد الحزب الأساسي في الحكومة الآن أن يوسع الحظر إلى المزيد من المؤسسات التعليمية بدون الحاجة إلى قوانين جديدة، من خلال عرض الحجاب كرمز للاضطهاد.

وقال الناطق الرسمي للدمج الليبرالي "على المدارس الحكومية أن تفعل الكثير لمكافحة لبس البنات للحجاب. أنا أعتقد أنه على المدارس الأساسية الدنماركية أن تصبح ملادا يعكس المجتمع الحرّ والمفتوح الموجود عندنا في الدنمارك".

يؤكد الصّراع ضد الحجاب مرة أخرى أن سياسات الدمج هي في الحقيقة من أجل إجبار المسلمين على الذوبان في المجتمع. عندما وصف الناطق المذكور أنفا المشكلة بأنها "سيطرة الإسلام على حياة البنات المسلمات"، فإنه لا يوجد أدنى شك بأن هذا صراع ضد الإسلام نفسه.

على ضوء التقويض التاريخي من قبل السياسيين الدنماركيين لأفكارهم العلمانية عن الحريات عبر ما يسمّى بـ"قانون الإمام"، جاءت الآن خطوة أخرى بانسة في محاولة فرض هذه الحريات الكاذبة على المسلمين.

لقد أصبح الحظر والإكراه هو موقف هؤلاء السياسيين الذين يتخبطون في وجه الحقيقة، حيث إن المسلمين، بالرغم من عقود لمحاولات الدمج، ما زالوا يتمسكون بقيمهم الإسلامية وقد اعتنق آلاف الدنماركيين الإسلام بالرغم من كل الدعايات الحاقدة المستمرة ضد الإسلام.

إنّ تبني الأفكار والقيم يكون من خلال الإقناع وليس عبر الحظر والإكراه أو الإنذارات من السياسيين الذين جعلوا من النفاق فضيلة. نحن لسنا مقتنعين فقط بالقيم والأفكار الإسلامية، ولكننا أيضا على ثقة تامة أن المسلمين سيستمرّون في حماية الهوية وطريقة العيش الإسلامية. من هنا، فإننا نحثّ المسلمين على الانخراط في المجتمع وفي النقاشات العامة بصبر وثبات وقوة الحجّة، ورفض سياسة الذوبان تحت مسمى "الدمج".

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في إسكندنافيا